وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

التخطيط لعملية التدقيق
وانعكاسه على جودة وأداء المدقق
دراسة لآراء عينة من المراقبين الخارجيين

بحث تقدم به الطالب
علي محمد تركي الفتلاوي

بإشراف
م. ثائر عمران

1440 2019

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى
وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ
صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ
عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

صَدَقَ اللّهُ العليُّ العَظِيم

سورة البقرة – الآية ٦٢

الإهداء

إلى أمي

أسطر كلماتي لك من الألماس واللؤلؤ وأقول أدامك الله

إلى أبي

من نرعرع الابتسامة فينا وناضل من أجلنا فلك كل الاحترام والتقدير

إلى العراق

انهض وابني نفسك من جديد فأنت تستحق البقاء لا الركود

إلى أخوتي

من ساندوني وتحملوا وفقهم الله

إلى أساتذتي

أنتم العلم ومنكم تعلمنا فشكراً لكم

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أهمية البحث:	٢
أهداف البحث:	٢
مشكلة البحث:	٢
فرضية البحث:	٢
المجتمع والبحث:	٢
المبحث الأول: التدقيق والتخطيط	٣
أولاً: التدقيق	٣
ثانياً: التخطيط	٥
١- مفهوم التخطيط ومراحله	٥
٢- أهمية التخطيط لعملية التدقيق	٥
٣- التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين	٦
٤- مستويات التخطيط	٧
٥- مراحل عملية التخطيط	٧
المبحث الثاني: الجودة وعلاقتها بأداء مراقب الحسابات	١٧
مفهوم جودة التدقيق	١٧
أولاً: معايير جودة المعلومات المحاسبية	١٨
ثانياً: أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها	٢٠
ثالثاً: حيدة المعلومات	٢٠
رابعاً: قابلية المعلومات للمقارنة	٢١
المبحث الثالث: الجانب العلمي	٢٣
تحليل الاستبيان واستخراج النتائج	٢٣
الاستنتاجات والتوصيات	٢٦
المصادر والمراجع	٢٨

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، كما نعرف أصبح هناك تغيراً في المنظمات الاقتصادية وحجم أعمالها نتيجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول ونتيجة للتطورات التكنولوجية وما رافقها من منافسته على صعيد الدولة نفسها وعلى الصعيد الدولي مما أدى إلى أن أستدعي من هذه المنظمات أن تقدم تقارير مالية سنوية تحتوي باقتصاد على نشاط المنظمة الاقتصادي خلال الفترة المالية حتى ينبغي للأطراف التي ترغب في الاطلاع على هذه التقارير المالية الاستفادة منها لكي تتحقق هذه الاستفادة لابد وأن يقوم شخص مختص بالتحقق من محتوى التقارير المالية ومدى ملائمتها وتمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمنظمات لذلك يتم تدقيق هذه القوائم من قبل مدقق الحسابات والذي بدوره يجب أن يبدي رأيه باستقلال وحيادية في عدالة تلك القوائم هناك معايير خاصة بآداب وسلوك مهنية التدقيق يجب على مدقق الحسابات الالتزام المعايير والقواعد، وخاصة عند القيام بالإجراءات العملية.

لذلك جاء هذا البحث لتسليط الضوء على كل من التخطيط وكل ما يتعلق به وتناول جوانب مهمة من التدقيق وأنواع التدقيق والمدقق وعمل المدقق الخارجي.

هذا وقد امتن الله علينا بفضله وجوده وكرمه أن اخترت موضوعاً مشوقاً وفيه كل الإجراءات والخطط السليمة التي يجب أن يلتزم بها كل إداري ومحاسب ومدقق وهذا الموضوع هو التخطيط لعملية التدقيق وانعكاسه على جودة وأداء المدقق وسبب اختياري لهذا الموضوع أنه أصبح واقعاً يتعامل به الناس في عصرنا الحاضر ولحاجة الناس له وكثرة التعامل به ولرغبته في فهمه فهماً كاملاً ولقد قسمت البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التدقيق والتخطيط

أ) التدقيق

ب) التخطيط

المبحث الثاني: الجودة وصلتها بأداء مراقب الحسابات

المبحث الثالث: الجانب العملي

والحمد والشكر لله تعالى على إنجاز هذا البحث ولم أواجه الكثير من المشاكل سواء مشكلة ضيق الوقت حيث لم يسعفني لجمع الكثير من المصادر والمراجع لتوسيع البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية التخطيط لعملية التدقيق الخارجي الذي يعد أساساً في تحديد إجراءات التدقيق الذي بدوره يشكل برنامجاً للتدقيق، الذي يحدد فيه التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمدها ولهذا على المدقق أن يقوم بدراسة وتقييم جودة التخطيط وأهمية ذلك لتحديد مهارة الأفراد والمطلوبين لأداء هذه الإجراءات.

أهداف البحث:

١. وضع خطة التدقيق الشاملة.

٢. تحديد وتشخيص مواطن الخلل في أداء مراقب الحسابات.

٣. تحديد أهمية المتابعة كعنصر أساسي مكمل لعملية التخطيط.

مشكلة البحث:

من العوامل المهمة في نجاح عملية التدقيق هما التخطيط لعملية البحث وكذلك كفاءة مراقب الحسابات في التقويم الملائم لمراحل التخطيط ومما ضر التدقيق وتعديل برنامج التدقيق وفقاً لها وانعكاس ذلك على جودة اداء مراقب الحسابات.

فرضية البحث: يستند هذا البحث إلى فرضية مفادها أن التخطيط لعملية التدقيق له انعكاس كبير على جودة أداء مراقب الحسابات ديوان الرقابة المالية.

المجتمع والبحث: عينة من اساتذة وتدريسي كلية الادارة والاقتصاد– جامعة القادسية

المبحث الأول

التدقيق والتخطيط

أولاً: التدقيق

١- مفهوم وأهمية التدقيق

التدقيق وهو كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عالٍ، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم إذ أن الفراعنة في مصر والامبراطوريات القديمة في بابل واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع الى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات. (مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية هادي التميمي، ص١٧)

ويعد التدقيق مهنة كأي مهنة أخرى تحتاج إلى تدريب عملي وتمرين عن طريق الممارسة بمعنى يجب على الشخص الذي يرغب أن يكون مدققاً قضاء فترة من الزمن تحت التدريب العملي ومعرفة أصول المهنة كغيرها من المهن الأخرى. (تدقيق الحسابات المعاصر، د. غسان فلاح المطارئة، ص٢٨)

وقد عرف التدقيق وهو فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن أهدافها وحجمها وشكلها القانوني. (مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، هادي التميمي، ص١٨– ١٩)

وقد أشار معهد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات والأرصدة الأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتعين درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين. (التدقيق ورقابة الجودة، أحمد حلمي جمعة، ص٣٧)

٢- أهمية التدقيق

يلعب التدقيق دوراً مهماً في الأوساط المالية والحكومية الاقتصادية والمعلومات المالية التي تعتمد عليها وتثق بها ضرورية لأي مجتمع والمستثمر يتخذ قرارات الشراء والبيع لاستثماراته والبنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض والسلطات الضريبية الدخل الخاضع للضريبة ومبلغ الضريبة ودخول وخروج شريك في شركات التضامن ومعرفة مبلغ التركات وضريبة الإرث في حالة الوفاة، كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل الآخرين هذه الجهات ربما تتضارب مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولهذا أنشأت الحاجة

إلى خدمة المدقق المستقل والمحايد هذا الشخص المستقل والمحايد سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى إن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتدال أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية المركز المالي كما هو بتاريخ معين والنشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ. (نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، زياد عبد الحليم، نضال محمود، عمر عبد الجعيدي، ص٦١)

٣- أنواع التدقيق

ما زال بعض الكتاب يقسمون التدقيق إلى عدة أقسام من حيث نطاق العمل إلى تدقيق كلي وتدقيق جزئي، أو من حيث الجهة التي تقوم بهذه المهمة إلى تدقيق حكومي وتدقيق خارجي وداخلي ومن حيث إجراءات التدقيق إلى تدقيق مستمر ونهائي ومن حيث الالتزام إلى تدقيق إلزامي وتدقيق غير إلزامي ولكن التقييم الحديث يشمل أنواع أخرى للتدقيق. (خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، ص٤٨)

وهي كالآتي:

أ- التدقيق المالي: يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقاديا منظماً.

ب- التدقيق الإداري: يقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل كلفة.

ج- تدقيق الأهداف: يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة وللمخطط لها قد تحققت فعلاً.

د- التدقيق القانوني: التأكد المدقق من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية سواء أحدث السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية للدولة.

هـ- التدقيق الاجتماعي: لا يختلف الاثنان في أن تعظيم الربحية لم يعد الهدف الأوحد لوجود أي منشأة واستمراريتها بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة.

والتدقيق المالي يلعب دوراً مهماً في المنشآت المالية ومختلف دوائر الدولة وتركز على هذا النوع من التدقيق وينقسم إلى قسمين:

- التدقيق المستندي: يتركز في تدقيق النواحي الشكلية والفنية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات المحتواة في تلك المستندات من حيث العمليات الحسابية الأربع الجمع والطرح والضرب والقسمة.

- التدقيق الفني: يتركز في البحث حول قيام المؤسسة وعدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويكون أغلب الحوار بين إدارة المشروع والمدقق في قضايا النسب العادلة للإهلاك واقتطاع الاحتياطات ومدى إقناع المدقق بتصوير القوائم المالية للمركز المالي للمشروع ونتائج أعماله.

ثانياً: **التخطيط**

"**تمهيد**"

لتحقيق أي هدف لابد من التفكير المسبق بما يجب القيام به وتحديد المواد سواء كانت بشرية أو مادية لإنجازها وماهي الأولويات في ترتيب تلك الأنشطة، فضلاً عن تحديد الوقت الكافي المفترض بها وان الهدف لأي عملية رقابية تدقيقية هو عدم تبعثر الجهود اللازمة لمتابعة الأعمال المتحيزة.

١- مفهوم التخطيط ومراحله

للتخطيط تعاريف مختلفة توضح أبعاد تلك الوظيفة

والتخطيط: يشير إليه فايول "هو التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لمواجهته" (ديوان المحاسبة اللبناني، عن أسس تخطيط العمل الرقابي، ص٩)

أما مفهوم التخطيط في العمل الرقابي والتدقيقي فلا يختلف عن أي عملية تخطيط يراد منها تحقيق أهداف محددة في زمن محدد ومواد بشرية محددة وأن تتم بمرونة تساعد في استيعاب المتغيرات. (ديوان الرقابة المالية، عن أسس تخطيط العمل الرقابي، ص٢)

كما أن التخطيط يعني وضع إستراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت نطاق عملية التدقيق المتوقعة ويخطط المدقق لإجراء عملية التدقيق بطريقة كفوءة بالتوقيت المطلوب. (الإتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١، ٢٣٤)

٣- أهمية التخطيط لعملية التدقيق (القيسي وآخرون، ١٩٩٢: ١٦)

إن للتخطيط أهمية بالغة في كل نواحي الحياة، فالتخطيط لأي عملية يعد اليوم الشغل الشاغل للهيئات والمنظمات على المستوى العالمي، حيث يمثل الحجر الأساس الذي تستند عليه أية منظمة تهدف إلى تحقيق أهدافها بنجاح وهذه هي حقيقة أساسية هذا من ناحية.

أما من ناحية أخرى فهو ليس عملاً يراد منه تحقيق الأهداف بأي شكل كان بل هو عمل يراد من الوصول إلى تحقيق الهدف المبتغى بأقل ما يمكن من التكاليف بعبارة أخرى فهو يسعى إلى استغلال الموارد المتاحة (المادية والبشرية) لتحقيق أفضل النتائج في ظل ظروف معينة (القيسي وآخرون، ١٩٩٢: ١٦) وفوائد التخطيط عديدة منها تنسيق الجهود والاستعداد للتغير وتطوير

معايير الأداء ويكتسب التخطيط لعملية التدقيق أهمية بالغة بالإضافة إلى أهميته العامة سواء على مستوى الحياة البشرية أو نطاق تطبيقه في أي وحدة اقتصادية وكانت طبيعة عملها وتتبلور الأهمية كما يلي:

أ- طبيعة مهمة التدقيق التي تقوم أساساً على منهجية علمية واضحة في تحديد الهدف من كل عملية من عمليات التدقيق وفي أصغر وظائفها بوصفه معياراً أساساً من معايير العمل الميداني.

ب- الأساس المعتمد على عمل التدقيق هل الجهد الفكري الإنساني كماً ونوعاً وما يفرزه ذلك الجهد من نتائج مباشرة (كمية) ونتائج غير مباشرة (نوعية)

كما يعتبر التخطيط قاعدة مهمة من قواعد التدقيق هنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة التدقيق ويوفر تنظيماً صحيحاً في مكتب المدقق وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل وكلما ازدادوا عدد الأفراد القائمين على عملية التدقيق كلما ازدادت الحاجة الى دقة تحديد السلطات والمسؤوليات.

٣- التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين

هذا يعتبر من المعايير الخاصة بالفحص الميداني يتطلب هذا المعيار ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لخطة ملائمة. كما يتطلب هذا المعيار أيضاً التخصيص السليم للعمالة المتاحة بالمكتب على الأعمال المختلفة وتحقيق الإشراف السليم على المساعدين ومتابعة تقدمهم في أداء المهام الموكولة إليهم ويلعب تعيين المدقق في الوقت الملائم دوراً كبيراً في تحقيق أهداف هذا المعيار كما يؤدي التوقيت السليم للقيام بإجراءات التدقيق المختلفة إلى تنفيذ متطلبات هذا المعيار وينبغي على المدقق أن يبذل العناية المهنية الملائمة في مجال التخطيط والإشراف على عملية التدقيق وأيضاً في مجال إعداد التقرير، ويلعب مؤشر الأهمية دوراً كبيراً في مجال تخطيط عمليات التدقيق، بمعنى أن العناصر التي تزداد درجة الخطورة فيها ينبغي أن تعطي أهمية أكبر من العناصر التي تقل فيها درجة المخاطرة.

تعتبر عملية اختيار المساعدين الملائمين أولى مراحل التخطيط الجديد لعملية التدقيق، كما يلعب تخصيص العمل في ما بينهم دوراً هاماً في سبيل تحقيق أهداف التدقيق ويرى بعض الكتاب في هذا المجال ضرورة تبادل المدققين بين المنشآت التي يقوم المكتب بتدقيقها، واعتبار تدريب المدققين أحد الأهداف التي تسعى عملية تخطيط التدقيق لتحقيقها. ويرى هؤلاء الكتاب أيضاً أنه في حالة تدقيق البنوك يكون من المستحسن البدء من عملية التدقيق بشكل مفاجئ

والعمل في عدة عناصر دفعة واحدة في آن واحد. (خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، في ضوء معايير التدقيق الدولي، ص٨٦)

وتحتاج كل جوانب عملية التدقيق إلى تخطيط دقيق ومتابعة فينبغي تخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية والفحص والتدقيق المستندية وعمليات التحقق من الأصول والخصوم، ونتيجة عليات المشروع.

وإن تشعب النشاط التدقيقي، وتعدد الأهداف التي يسعى إليها والاستثمار الواسع للمهام جغرافياً ووظيفياً، يجعل من التخطيط عاملاً مهماً في تحقيق التوازن الضروري المطلوب بين الأهداف المختلفة. (محمد منير الصليحي، المحاسبة الإدارية (التخطيط والرقابة وصنع القرار)، ص٩٠)

٤- مستويات التخطيط

أ- التخطيط قصير الأجل: وتقسم إلى:

- التخطيط التكتيكي: وهو ذلك النوع الذي يتعلق بالقرارات التكتيكية اللازمة للأنشطة قصيرة الأجل وكذلك توزع المواد المتاحة بطريقة تحقق الهدف المنشود.
- التخطيط التشغيلي: هو ذلك النوع من التخطيط الذي يؤكد على إن مهام معينة قد تم تنفيذها بكفاءة.

ب- التخطيط طويل الأجل: عده (أرجنتي) أنه تحديد الأهداف الطويلة ككل ثم وضع الخطط التي تنظم لتحقيق هذه الأهداف مع الوضع في الاعتبار أي تغير محتمل في البيئة المحيطة.

٥- مراحل عملية التخطيط

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات الأولية عن مهمة التدقيق وعن الجهة الخاضعة للتدقيق

إن عملية جمع البيانات وبالأخص الأولية سوف تخلف من حيث إمكانية الحصول عليها فيما لو كان مراقب الحسابات على معرفة بطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية (أي أن الوحدة الاقتصادية المعينة قد خضعت للتدقيق من قبله سابقاً) أو أن الوحدة الاقتصادية تخضع للتدقيق من قبله لأول مرة.

إن عملية جمع البيانات تنشطر إلى قسمين، فالقسم الأول هم مصدر تلك البيانات التي يمكن الحصول عليها من: (أدلة التدقيق الدولية، ١٩٨٧: ٤٧)

- التقرير السنوي الذي تعده الجهة الخاضعة للتدقيق للمساهمين.
- محاضر الجمعيات العامة للمساهمين ومجلس الإدارة واللجان العامة.
- التقارير المالية الداخلية للإدارة عن الفترات الحالية والسابقة.

– أوراق عمل التدقيق للسنوات السابقة والملفات الأخرى.

– موظفي مكتب التدقيق الذين يقدمون خدمات للجهة الخاضعة للتدقيق في مجالات أخرى غير التدقيق، وتتوفر لديهم معلومات تؤثر في التدقيق.

– المناقشات مع إدارة وموظفي الجهة الخاضعة للتدقيق.

– دليل سياسات وإجراءات الجهة الخاضعة للتدقيق.

– الجرائد والمجلات التجارية.

– اعتبارات الوضع الاقتصادي وتأثيرها على أعمال الجهة الخاضعة للتدقيق.

– زيارة الجهة الخاضعة للتدقيق ومنشآته.

يرى الباحث أن القسم الثاني من المعلومات التي يمكن الحصول عليها، ومن أمثلتها:

– البيئة المحيطة بالجهة الخاضعة للتدقيق.

– متطلبات المساءلة العامة من ناحية الأنظمة من ناحية الأنظمة والقوانين التي يمكن مراعاتها عند تدقيق الأنظمة.

– شكل ومضمون التقارير المالية.

– أهداف التدقيق والاختبارات الضرورية لتحققها.

– الأنشطة الرئيسية للجهة الخاضعة للرقابة والتدقيق من خلال التعرف إليها.

– الأنشطة المهمة والتي تحتاج إلى تحديد.

– مدى رصانة نظام الرقابة الداخلية.

– مدى الحاجة إلى مدققين آخرين.

– الطرق والأساليب والإجراءات التي تتبع وتحقق الفعالية والكفاءة في العمل التدقيقي.

– وثائق يمكن من خطها إعداد خطة العمل الشاملة.

ويرى الباحث إن حقيقة شطر محمية جمع البيانات الأولية إلى قسمين كما تم توضيحه سابقاً هو لتذكير مراقب الحسابات إلى النقاط الرئيسية التي يمكن الانتباه إليها في المرحلة من مراحل التخطيط لعملية التدقيق والتي في ضوءها يحدد مراقب الحسابات قبول والاستمرار مع الجهة الخاضعة للتدقيق.

المرحلة الثانية: تحديد قبول أو الاستمرار مع الزبائن الحاليين

تعد هذه الخطوة المرحلة الثانية من مراحل عملية التخطيط والتي توجب على مراقب الحسابات اتخاذ القرار حول الاستمرار مع الزبائن الحاليين وقبول زبائن جدد والتي في ضوءها

يستطيع تفادي ارتباطه بزبائن تنقصهم النزاهة وعدم الاستقامة والتي يمكن أن يتوصل إليها من خلال: (توماس وهنكي، ١٩٨٩: ٢٦٠)

١- الاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة.

٢- الاتصال بالجهات التي تتعامل مع الزبون حالياً وفيما مضى كالبنوك والمحامين وجهات الانتماء المختلفة.

٣- مناقشة الحاجة إلى التدقيق مع الزبون نفسه.

٤- الاتصال بمراقب الحسابات السابق للزبون.

يضاف إلى ذلك الالتزام بمواعد آداب المهنة والتي هي على سبيل المثال اتباع أسلوب المزايدات في الحصول على الزبون وكذلك مناقشة مراقب الحسابات السابق وبيان أسباب اختلافه مع الجهة الخاضعة للتدقيق، وفي ضوء الاساليب المتبعة من قبل مراقب الحسابات والنتائج التي توصل إليها يستطع من التوصل إلى القناعة حول قبوله أو استمراره مع الجهة الخاضعة للتدقيق.

يرى الباحث أن من الإجراءات المهمة التي يمكن لمراقب الحسابات في ضوءها من تطوير وفهم احتياجات سر الزبون وتوقعاته مع كيفية إيصال تلك الخدمات إلى سلطة الإدارة العليا صانعة القرار هو بالاتصال والتوافق مع متخذي القرارات الرئيسة في الوقت المناسب.

إذ أكدت ذلك كل معايير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيون ومعايير التدقيق الحكومية الأمريكية على أن معيار التخطيط الإضافي الأول لتدقيق القوائم المالية هو ضرورة توصيل المعلومات إلى الجهة الخاضعة للتدقيق أو إلى طالبي خدمة التدقيق. كما يؤكد على ضرورة التفاهم مع الجهة الخاضعة للتدقيق إيصال هذا التفاهم إلى فريق التدقيق.

المرحلة الثالثة: تحديد أهداف ونطاق واحتياجات التدقيق

كما هو معروف لدينا فإن الهدف العام التدقيق أياً كانت طبيعة عملية التدقيق فإن النتيجة النهائية له هو لتمكين مراقب الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد، أي إبداء الرأي حول مدى كفاءة وفاعلية إدارة الجهة الخاضعة للرقابة والتدقيق على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبذلك فإن عمل مراقب الحسابات ينصب على إضفاء المصداقية والموثوقية على البيانات المالية التي يتم اعتمادها من قبل الطرف الثالث.

لغرض تحقيق أي هدف من الأهداف لابد من معرفة ما يلي (ورقة عمل عن ديوان الرقابة المالية عن أسس تخطيط العمل الرقابي، مصدر سابق: ٧)

١- الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق من حيث عددها وطبيعة نشاطها وموقعها الجغرافي والأنظمة الإدارية والمالية المطبقة فيها والقوانين التي تحكم نشاطها...إلخ.

٢- الطاقات البشرية المتوفرة من حيث عددها ومؤهلاتها والخبرات التي تتمتع بها ومزاياها وحقوقها...إلخ.

٣- التقارير التي تصدر عن كل دائرة من دوائر التدقيق وأنواعها.

٤- أساليب متابعة التقارير والإجراءات المتخذة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق.

وبالنتيجة فإن المعلومات المشار إليها أعلاه تقتضي التنظيم والتوثيق المستمرين لأن عملية إعداد الخطة ومتابعتها لا تستقيم بدون توفيرها وتأمين التحديث المستمر بشأنها.

المرحلة الرابعة: الدراسة الأولية لتحديد الطرق والإجراءات التي يمكن أن تتبع في العمل.

ويقصد بها الإحاطة بطبيعة نشاط الجهة الخاضعة للرقابة والتدقيق والظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة نشاط تلك الجهة وأثر طبيعة نشاطه على اقتصاد الدولة وكفاءة أداء الإدارة والتي يمكن الحصول أو التعرف عليها من خلال العديد من مصادر المعلومات والتي سبق وأشرنا إليها ضمن المرحلة الأولى وهي مرحلة جمع البيانات الأولية ويجدر الإشارة هنا إلى أن طبيعة وأسلوب الدراسة سوف يختلف وذلك فيما إذا كان مراقب الحسابات قد كلف بالتدقيق (أي تدقيق القوائم المالية الجهة الخاضعة للتدقيق) لأول مرة أم هو مستمر بعملية التدقيق من سنة إلى أخرى.

فالنتيجة التي تلخص إليها هو التعرف إلى الهدف الرئيسي النشاط الخاضع للتدقيق لها الإجراءات المرسومة من قبل إدارة الجهة الخاضعة للرقابة والتدقيق للوصول إلى هذا الهدف، وكيفية بنائها لنظام الرقابة الداخلية ومدى متانته ووضع التقديرات الأولية لمراقب الحسابات حول بيئة العمل.

المرحلة الخامسة: الأهمية النسبية وأثرها على تخطيط العمل التدقيقي

تتخذ الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق منهجاً لتحديد البنود التي تستدعي انتباهاً خاصاً وكذلك بالنسبة لحجم البنود والتي يجب أن تخضع للفحص، وأدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتحقق أي بند من البنود.

ونتيجة لزيادة حجم العمليات وسردها في المشروعات الخاضعة للتدقيق فإن محاولة قيام مراقب الحسابات بفحص جميع القيود الخاصة ببند أو مجال معين أصبح أمراً صعباً وغير مرغوب فيه ولأنه لا يسمح بإنهاء التدقيق خلال فترة معقولة وبتكلفة عادلة كما أنه من جهة أخرى يمكن

الحصول على كفاءة عالية باستخدام الوسائل الغنة للتدفق الأكثر تقدماً مثل تقويم وفحص نظم الرقابة الداخلية، واستخدام القنوات والوسائل الإحصائية في التدقيق الإخباري.

ويعتمد تقدير الأهمية على المستوى المهني لمراقب الحسابات وكذلك في ضوء احتياجات المستفيدين من القوائم المالية ويجب على مراقب الحسابات عند دراسته للأهمية النسبية أن يأخذ في الاعتبار المعايير المحاسبية، أسس القياس المحاسبي، ودرجة الاعتماد (الثقة) في القياس المحاسبي، قدرة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة والتدقيق على تحديد العنصر الخاضع للرقابة والتدقيق أو مجموعة تلك العناصر وتأثيرها على قرارات المفسدين في البيانات المالية.

وعليه فإن المستوى المهني والخبرة والتأهل العلمي هو الأساس الذي يعمل عليه مراقب الحسابات في تقدير الأهمية النسبية لأن المقصود منها هو تحديد معايير القياس التي يمكن أن تستخدم، إلا أنه هناك أحداثاً أو ظروفاً لا يمكن التنبؤ بها قد تدفع بمراقب الحسابات إلى الخروج عن المعايير التي تم تحديدها خلال مرحلة التخطيط في تقديره للأهمية النسبية لجزء أو بند معين، فقد يكون هناك خطأ نتيجة ضعف في الرقابة الداخلية، في هذه الحالة يلجأ إلى إجراء فحص دقيق لذلك الجزء أو البند المعين لأن هذا التدقيق سوف يكشف عدم صحته بالرغم من أنه وجد صحيحاً بإجراءات التدقيق الإخباري (إجراء اختبارات الالتزام)

وكذلك فإن إجمالي بند معين قد يكون غير مادي إذا ما تم قياسه على أساس مؤشر معين في حين أنه قد يكون مادي ضمن إجراء ذلك البند لذلك يجب على مراقب الحسابات إلى الانتباه إلى استبعاد بعض البنود المعينة ضمن البيانات المالية والتي قد تؤدي إلى تعظيم ربحية مشروع معين أو بالعكس مثال ذلك في حالة وجود أرباح رأسمالية أو خسائر رأسمالية.

وعليه بعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) النسبة بأنه عبارة عن ((قيمة السهو أو التحريف الذي لحق بالمعلومات المحاسبية والذي يجعل من الممكن في الظروف المحيطة أن يغير أو يتأثر حكم الشخص العادي الذي يعتمد هذه المعلومات نتيجة لهذا السهو أو التحريف)). (لجنة معايير المراجعة السعودية، ٢٠٠٠: ٣٧)

ومن التعريف أعلاه نلاحظ أن تركيز التعريف هو مرتبط بمدى أهمية عرض المعلومات لكونها قد تؤثر على متخذ القرار وهو الشخص العادي عند قراءته البيانات المالية، وبالتالي فإن أهميتها تزداد بالمقارنة مع المعلومات الأخرى على الرغم من أن تطبيق التعريف يواجه صعوبة كبيرة من الناحية العملية وذلك لكن معيار التفرقة ما بين مهم وغير مهم هو حكم مستخدم ملك المعلومات. وبالتالي فإن على مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار عند استخدامه للأهمية النسبية لأغراض التخطيط سواء قبل إعداد القوائم المالية أو في حالات نادرة بعد إعداد القوائم

المالية أن يعتمد على التقارير الدورية أو الداخلية الصادرة سابقاً مع الأخذ بنظر الاعتبار أن التغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة نشاط الجهة الخاضعة للتدقيق أو على الهيكلية الإدارية لتلك الجهة موضوع الفحص.

ومن المفترض نظرياً أن تقدير مراقب الحسابات للأهمية النسبية في مرحلة التخطيط معتمد على المعلومات المتاحة له في مرحلة الدراسة الأولية، غير أنه عادةً يكون من في الممكن لمراقب الحسابات عند تخطيطه أن يوقع كل الظروف التي قد تؤثر في النهاية على تقديره للأهمية النسبية في تقييم نتائج التدقيق عند إكمال عملية التدقيق.

مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مستويات الأهمية النسبية قد انخفضت بصورة جوهرية عند تقويم نتائج التدفق فإنه يجب على مراقب الحسابات أن يعيد تقييم مدى كفاية الإجراءات التي قام بها. (لجنة مراجعة المعايير السعودية، مصدر سابق: ص٣٩) حيث جاء تعريف التخطيط من قبل المعهد الأمريكي المحاسبين القانونيين ومعايير التدقيق الحكومية الأمريكية الذي ينص على أنه (معايير. التدقيق الحكومية الأمريكية، مصدر سابق): ((يجب التخطيط للعمل بشكل مناسب وعلى المدققين اعتبار الأهمية النسبية، فضلاً عن أمور أخرى عند تحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ومداها وأيضاً عند تقييم نتائج هذه الإجراءات)). إن اهتمام المدققين بالأهمية النسبية لكونه. أمر يعتمد على الحكم المهني ويتأثر بفهمهم لاحتياجات الشخص العقلاني الذي سيعتمد على القوائم المالية. إن الأحكام الخاصة بالأهمية النسبية يتم عملها في ضوء الظروف المحيطة وتشمل بالضرورة كلاً من الاعتبارات الكمية والنوعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار في حالة كون تدقيق القوائم المالية لوحدة حكومية أو لوحدة تعمل بتمويل حكومي فعلى المدققين في هذه الحالة تحديد مستوى منخفض للأهمية النسبية مقارنةً مع تدقيق القوائم المالية القطاع الخاص وذلك بسبب مساءلة الجمهور للجهة الخاضعة للتدقيق، للمتطلبات القانونية والتشريعية ووضوح وحماسية البرامج الحكومية ونشاطاتها وأعمالها.

المرحلة السادسة: مخاطر التدقيق المرتبطة بتخطيط العمل التدقيقي

مخاطر التدقيق هي تلك المخاطر التي تدفع بمراقب الحسابات لإعطاء رأي غير مناسب على بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة.

وقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في معيار رقم (٤٧) مخاطر التدقيق Audit Risk بأنها ((خطر فشل المدقق – بدون قصد – في تعديل رأيه بشكل مناسب في البيانات المالية التي تحتوي على تحريف)).

وبمعنى آخر التعريف أعلاه بأنه احتمالية إبداء المدقق لرأي غير متحفظ على الرغم من وجود غش وأخطاء جوهرية، وعند تكلمنا عن مخاطر المدقق وارتباطها بتخطيط العمل التدقيقي أثبتت الدراسات ومن الناحية التطبيقية بأن مخاطر التدقيق هي أحد أبرز النقاط المؤثرة عند التخطيط.

ولقد أكد المعهد المذكور أعلاه على ضرورة تقدير مخاطر التدقيق حيث ورد في تعريفه ضمن معيار رقم (47) ((يجب على المدقق أن يخطط لعملية التدقيق بحيث تكون مخاطر التدقيق عند أدنى حد ممكن ومناسب لإبداء رأي سليم في القوائم المالية)). (لجنة معايير المراجعة السعودية، مصدر سابق: 20)

من جانب آخر يرى الباحث أن مخاطر التدقيق تؤخذ كما هو معروف على مستويين، الأول على مستوى البيانات المالية وتعتبر مخاطر التدقيق على مستوى البيانات المالية من المهمة والتي يجب أخذها في الاعتبار خلال مرحلة التخطيط لإجراءات التدقيق وذلك لون التقييم على هذا الأساس يتضمن دراسة شاملة ووافية عن البيئة الاقتصادية لنشاط الجهة الخاضعة للتدقيق وغيرها من المراحل التي تعتبر كعوامل مؤثرة على مخاطر التدقيق والتي سيورد ذكرها لاحقاً.

أما بالنسبة للمستوى الأدنى فهو على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات. وتكلمنا سابقاً عن الأهمية النسبية وبالأخص في عملية التخطيط حيث أورد أحد الكتاب وهو بأنه من غير الممكن مناقشة مخاطر التدقيق بشكل ذو معنى دون مناقشة متوافقة مع مستوى الأهمية النسبية، يضاف إلى ذلك وتأكيداً لما ورد فإن العلاقة بين الأهمية النسبية ومستوى مخاطر التدقيق علاقة عكسية، أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس، وقد جرى تقسيم مخاطر التدقيق إلى ثلاثة أقسام وهي:

- المخاطر الضمنية Inherent Risk:

يطلق البعض عليها المخاطر الملازمة ويسميها البعض الآخر المخاطر المتأصلة وأياً كانت التسمية فيمكن تعريفها ((مقاس لتقدير المدقق احتمالية أن هناك تحريفات مادية (أخطاء أو غش) في البيانات المالية قبل الأخذ في الاعتبار فاعلية الرقابة الداخلية)).

- مخاطر الرقابة Control Risk:

وقد عرفها الاتحاد الدولي المحاسبين ((خطر التحريف الذي يمكن أن يحدث في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات، ذلك التحريف يمكن أن يكون مادياً بصورة منفردة أو عندما يتم تجميعه مع تحريفات في أرصدة حسابات أو مجموعة معاملات اخرى، والتي لم تمنع أو تكتشف وتصحح في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية)).

- مخاطر الاكتشاف Detection Risk:

وتعني ((وهي المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو أي طائفة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو طوائف أخرى)). (الاتحاد الدولي المحاسبين، مصدر سابق: 249)

ومع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العلاقة بين الأنواع الثلاثة للمخاطر السابقة الذكر من حيث تقييم كل نوع منها حيث تعتبر مخاطر الاكتشاف هي أكثر صعوبة لذا يجب على مراقب الحسابات أن يبذل قصارى جهده في اختبار إجراءات التدقيق الجوهرية المناسبة لكون عدم تنفيذ المدقق لهذه الإجراءات سوق يزيد من احتمالية ارتفاع مخاطر الاكتشاف.

أما أهم العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق كما ورد ضمن الدراسة المقدمة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (المصدر نفسه):

- درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية.
- احتمالية مواجهة الجهة الخاضعة للتدقيق لمصاعب مالية أو النشل المالي.
- طبيعة الصناعة أو النشاط.
- نزاهة الإدارة ومعدل دوران إدارة.
- استخدام التقديرات في الأرقام المحاسبية.
- نتائج التدقيق السابقة.
- مدى تكرار عملية التدقيق للجهة الخاضعة للتدقيق.
- مدى روتينية العمليات.
- القابلية للتلاعب والاختلاس.
- طبيعة عمل الجهة الخاضعة للتدقيق وطبيعة الأخطاء المحتملة.
- كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية.
- درجة الاعتماد المخططة.

ويمكن توضيح العلاقة ما بين العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق بموجب النموذج المخطط الآتي:

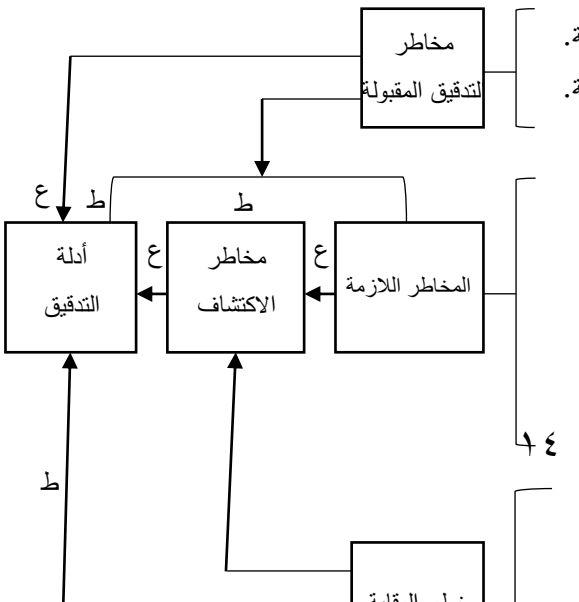

- درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية.
- درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية.
- طبيعة الصناعة أو النشاط.
- نزاهة الإدارة ومعدل دوران الإدارة.
- استخدام التقديرات في الأرقام المحاسبية.
- نتائج التدقيق السابقة.

– مدى تكرار عملية التدقيق.

– مدى روتينية العمليات.
– القابلية للتلاعب والاختلاس.
– طبيعة عمل الجهة الخاضعة للتدقيق وطبيعة الأخطاء المحتملة.
– كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية.
– درجة الاعتماد المخططة.

المرحلة السابعة: إنجاز الإجراءات التحليلية

حيث جاء تعريف الإجراءات التحليلية ((تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، وتلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها)).

يساعد اعتماد إنجاز الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط في فهم أنشطة الجهة الخاضعة للتدقيق في تحديد المجالات التي يحتمل أن تمكن فيها الخطورة وذلك بتحديد التطورات التي لم يكن يعلم عنها عن أعمال الجهة الخاضعة للتدقيق وفي تحديد المجالات التي يمكن أن تكمن فيها الخطورة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى.

ويأتي دور التخطيط للإجراءات التحليلية كما ورد في دليل التدفق الدولي رقم (520) والذي يخص إجراءات التدقيق التحليلية حيث تطرق إلى جملة من العوامل التي يجب على مراقب الحسابات أخذها بنظر الاعتبار وهي:

– تحديد الهدف من الإجراءات التحليلية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائجها.
– تحديد طبيعة نشاط الجهة الخاضعة للتدقيق.
– توفر المعلومات سواء كانت مالية مثل الموازنات والتنبؤات أو غير مالية مثل عدد الوحدات المنتجة أو المباعة.
– درجة الثقة في المعلومات المتوفرة.
– مدى ملائمة المعلومات المتوفرة.
– مصادر المعلومات المتوفرة.
– قابلية المعلومات المتوفرة للمقارنة.

– معرفة مراقب الحسابات من خلال عمليات التدقيق السابقة بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشاكل التي اكتشفت واستدعت إجراء التعديلات في الفترات السابقة، مع مراعاة إمكانية استخدام الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه مراقب الحسابات في إبداء رأيه بالبيانات المالية.

المرحلة الثامنة: برنامج التدقيق

وهذه المرحلة تمثل الخطوة الأخيرة أو المصب النهائي لإجراءات التخطيط المتابعة من قبل مراقب الحسابات والذي سوف نتطرق له في المبحث الثاني من هذا الفصل.

حيث يجب وضع وتوثيق برنامج تدقيق يتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المخططة والمطلوبة لتنفيذ خطة التدقيق الشاملة. ويستخدم برنامج التدقيق على أنه مجموعة من التعليمات إلى المساعدين المشاركين في عملية التدقيق وكذلك كأداة للرقابة والتدقيق وتوثيق التنفيذ الملائم للعمل. كذلك يحتوي برنامج التدقيق على أهداف التدقيق لكل مجال وعلى موازنة الوقت التي يتم فيها تخصيص الساعات لمختلف مجالات التدقيق وإجراءاته.

المبحث الثاني

الجودة وعلاقتها بأداء مراقب الحسابات

مفهوم جودة التدقيق

على الرغم من أهمية مفهوم جودة المراجعة إلا أنه لم يرد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين ويرجع ذلك إلى النظر إليه من وجهات نظر متعددة ومختلفة ويعتبر (Deangelo) من أوائل الباحثين والذين عملوا على وضع تعريف لجودة تدقيق الحسابات وعرفها بأنها احتمالية شرط قيام المحاسب القانوني باكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل والقيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي بصدره (حميدات، ٢٠٠٢)

ويتضح من هذا التعريف بأن الجودة حسب هذا المفهوم تعتمد على شرطين أساسيين هما:

١- اكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل.

٢- تسجيل ما توصل إليه في التقرير والذي يصدره بعد نهاية عملية المراجعة وتقوم فلسفة هذا التعريف على أساس كلما زاد احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية كلما زادت معهم جودة المراجعة والعكس صحيح.

دراسة بعنوان(مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن،دهمش، ص٣-٩)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم رقابة الجودة في أعمال التدقيق وذلك التعرف على الضوابط العامة السياسات والإجراءات وإلقاء الضوء على مدى أهمية وجود هيئات رقابة مسؤولة عن الاشراف على تطبيق مكاتب الحسابات لهذه الضوابط كذلك هدفت إلى تحليل مدى اتباع مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن بضوابط رقابة جودة أعمال التدقيق كافة، ومعرفة كل ضابط من هذه الضوابط على حدة ومحاولة التعرف على أوجه نقاط القوة والضعف

ضوابط رقابة الجودة

١. المتطلبات المهنية.

٢. المهارات والكفاءة المهنية.

٣. توزيع المهام على الموظفين.

٤. التفويض.

٥. الاستشارات.

٦. قبول العملاء.

٧. الرقابة الإشرافية.

أهمية العوامل المؤثرة في الجودة من وجهة نظر المدققين

أ) مدى الاهتمام الذي يوليه بشريك التدقيق بعملية التدقيق.

ب) التخطيط الجيد لعملية التدقيق.

ج) الاتصال الجيد المباشر بين فريق العمل وإدارة الشركة.

د) الخبرة المهنية لفريق العمل.

معايير جودة المعلومات المحاسبية

تحدد معايير جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا تعبر ذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه غايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم. ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم.

ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشاداً كافياً لمن يستعملون مسؤولية ذلك الاختيار، وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيان هذه الخصائص: (محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، ص١٠٧-١٠٨)

أ) الملائمة.

ب) أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها.

ت) حيدة المعلومات.

ث) قابلية المعلومات للمقارنة.

ج) التوثيق للمقارنة.

ح) قابلية المعلومات للفهم.

خ) الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل.

أولاً: الملائمة:

يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المتحدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي:

تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين – إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار، شريطة توافر الحقائق الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

ويواجه المستفيدون الخارجيون الرئيسيون للقوائم المالية عدة بدائل.

وتتعلق بعض هذه البدائل بوحدة محاسبية معينة بينما يتعلق بعضها الآخر بوحدات أخرى. ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبة ترتبط بوحدة معينة ذاتها. وبالتالي يقتصر مدى ملائمة هذه المعلومات على البدائل التي ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها. ومعنى ذلك أنه ليس من المتوقع مثلاً أن يجد المستثمر في القوائم المالية للوحدة المحاسبية التي يمتلك فيها جزءاً من حقوق الملكية معلومات تساعد على تقييم محصلة بيع حصته في تلك الوحدة. فلا بد من عطاء يقدمه شخص راغب في الشراء لتقييم محصلة هذا البديل، كما إنه لا يتوقع أن يجد في القوائم المشار إليها ما يساعده على تقييم محصله استثمار امواله في وحدات اخرى فلابد من دراسة القوائم المالية بتلك الوحدات لتقييم محصلة هذا البديل ولهذا السبب فإن بيان أهداف المحاسبة المالية في الأردن قد انتهى إلى نتيجة مؤداه ا وإن دور القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقييم محصلة استثمار المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في علاقاتهم مع تلك الوحدة أو تكوين علاقة معها. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديداً لمفهوم الملائمة:

((تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله – إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية

مع الوحدة المحاسبية، أو علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة)).

ثانياً: أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها (محمود محمود السجاعي، مصدر سابق، ص١٠٨-١٠٩):

يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبية المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ إن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها. وتتسم المعلومات المالية الأمنية بالخاصيتين الآتيتين:

أ- تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً، بحيث تعبر عن الواقع تعبيراً صادقاً، فلا بد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع. وليس هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية، وبعبارة أخرى: يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المستخرجة وفقاً لأسلوب القياس للواقع، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة مثل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات.

ب- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق:

يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم فإن المعلومات الأمنية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً.

ثالثاً: حيدة المعلومات:

حيادية المعلومات – أو حيدتها – اصطلاح موجب يصف عدم التحيز وتتداخل هذه الصفة تداخلاً واضحاً مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المتشرعة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقاً وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية كما تضع واجباً على عاتق المسؤولين

عن إعداد القوائم المالية وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار تحقيق الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك تحقيق هدفين أساسيين هما تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات. ويتبين مما تقدم أن خاصية حيدة المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

أ- أن يتركز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة ذات العلاقة الوثيقة وتحقيق أمانتها.

ب-فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، يجب ألا تعمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها بغية تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقاً في التوصل إليها.

رابعاً: قابلية المعلومات للمقارنة:

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقة للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.

وجدير الملاحظة أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح. ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر علماً استخدمت أساليب مماثلة للقياس وعلماً استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملاءمة المعلومات وأمانتها فإن المتعددة للخاصية الأولى تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرر اعتبارها على حدة. ولهذه الخاصية جانبان لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بالمنفعة المستمدة من المحاسبة المالية وهما:

أ- إمكانية المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك ((الثبات أو الاستمرارية)) ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط الآتية:

١- إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية مع مراعاة تجميع نفس البنود من مقدار واحد أيضاً من فتره لأخرى. (محمود محمود السجاعي، مصدر سابق، ص١١٠-١١٤)

٢- إمكانية مقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تطابق أو تماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى.

٣- إمكانية مقارنة نماذج الغرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

٤- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

المبحث الثالث

الجانب العملي

تحليل الاستبيان واستخراج النتائج

لغرض تحديد أهداف البحث واختبار فرضياته، فقد تم تصميم استمارة استبيان لغرض قياس مستوى التخطيط لعملية التدقيق وأثره على جودة وأداء المدقق، وقد شمل الاستبيان (٨) أسئلة تقيس بمجموعها محور واحد وهو التخطيط لعملية التدقيق له الأثر البالغ على جودة وأداء مدقق الحسابات وقد استعمل للتعبير عن أسئلة الاستبيان مقياس ثلاثي التي تتراوح القياسات فيه بين بين نقطة واحدة بمضمون (لا أتفق) ونقطتان بمضمون (احياناً) وثلاثة نقاط بمضمون (أتفق)، وتم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (٣٠) فرد من الأساتذة التدريسيين داخل الكلية وذلك لاستطلاع آراهئم حول مستوى التخطيط لعملية التدقيق وأثره البالغ على جودة وأداء مدقق الحسابات، وقد تم استرداد (٢٥) استبيان، منها (٣) فارغة و(٢) غير صحيحة و (٢٠) منها صالحة للتحليل تم الاعتماد على نتائجها في قياس مستوى التخطيط لعملية التدقيق وأثره على جودة وأداء مدقق الحسابات، وكانت السمات الشخصية للدراسة كالآتي:

جدول (١) التحصيل الدراسي لأفراد عينة الاستبيان

التفاصيل	العدد	النسبة
ماجستير	١٥	٠.٧٥
دكتوراة	٥	٠.٢٥
المجموع	٢٠	١٠٠

جدول (٢) أفراد عينة الاستبيان

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	١٥	٠.٧٥
إدارة أعمال	٥	٠.٢٥
المجموع	٢٠	١٠٠

نتائج اختبار الفرضية

تشير نتائج الحليل الاحصائي على قبول الفرضية، حيث يدل الوسط الحسابي لمحور التخطيط لعملية التدقيق وأثره البالغ على جودة وأداء مدقق الحسابات من وجهة نظر أفراد العينة (الأكاديميين) إلى وجود أثر للتخطيط على الوسط الافتراضي (٢) للمقياس البالغ (٢) نقاط، أي بمستوى أهمية ٩٨.٢٥.

١. وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور، يتضح أن الفقرة (١) حققت وسط حسابي (٣) أعلى من الوسط الحسابي البالغ (٢)، أهمية نسبية ١٠٠%، وهذا يدل على أن الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند التخطيط لعملية التخطيط.

٢. وقد حققت الفقرة (١) وسط حسابي بالغ (٢.٧) أعلى من الوسط الحسابي البالغ (٢)، وبلغت الأهمية النسبية ١٠٠%، وهذا يدل على إمكانية وفعالية ربط مسؤولية رقابة الجودة بجهات مسؤولة تتمتع بالميزة والقدرة الكافية ومنحها الصلاحيات وتوثيق سياستها وإجراءاتها.

٣. الفقرة (٣) حققت وسط حسابي بالغ (٢.٦) أعلى من الوسط الافتراضي البالغ (٢)، وبلغت بأهمية نسبية ٩٥%، وهذا يدل على أن الاعتماد على عامل الزمن كأساس في عملية التخطيط مما يدلل على عدم وجود ترابط بين الخطة التي يتم وضعها وبين برامج التدقيق دون الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة وجود العمل المقدم.

٤. بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٢.٨٥) وهي أعلى من الوسط الافتراضي البالغ (٢)، مما يؤكد على تقييم مدى توافق سياسات وإجراءات رقابة الجودة المتبعة من قبل مكتب التدقيق مع المعايير الدولية ذات الصلة برقابة الجودة، وبلغت الأهمية النسبية لهذه الفقرة ١٠٠%.

٥. بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٢.٧) وهي أعلى من الوسط الافتراضي البالغ (٢)، والأهمية النسبية ٩٥%، مما يدلل على أن فحص نظام الرقابة الداخلية للجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق يعد أحد المؤشرات المهمة عند التخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت نطاق وإجراءات التدقيق الواجب اتباعها.

٦. بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٢.٥٤) وهي أعلى من الوسط الافتراضي، وبأهمية نسبية ٩٥%، مما يدلل على أن مستوى جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق وهيئات الرقابة المالية ضعيف ودون المستوى المطلوب.

٧. بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٢.٦٥) وهي أعلى من الوسط الافتراضي البالغ (٢)، وبأهمية نسبية ٩٥%، مما يؤكد على أهمية جمع المعلومات وتقويمها الأولي المبدئي للنظم والموارد وتحديد الأهداف مع تحديد التوقيتات هو من المؤشرات المهمة عند وضع الخطة.

٨. بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٢.٦) وهي أعلى من الوسط الافتراضي البالغ (٢)، وبأهمية نسبية ١٠٠%، وهذا يؤكد على أن التدقيق يعكس الدعامة الأساسية لحماية وضمان جودة المعلومات المقدمة وتعزيز مصداقيتها.

جدول (٣)

المحور	تسلسل الفقرات	إجابات أفراد العينة			المؤشرات الإحصائية		
		أتفق	أحياناً	لا أتفق	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري
التخطيط لعملية التدقيق له الأثر البالغ على جودة وأداء مدقق الحسابات	١	٢٠	٨	٠	٣	١٠٠	٠
	٢	١٤	٦	٠	٢.٧	١٠٠	١.٨٢٥
	٣	١٣	٦	١	٢.٦	٩٥	٠.٥٨٣
	٤	١٧	٣	٠	٢.٨٥	١٠٠	٢.٩٢٢
	٥	١٥	٤	١	٢.٧	٩٥	٠.٥١٠
	٦	١٠	٩	١	٢.٤٥	٩٥	٠.٥٨٩
	٧	١٣	٧	٠	٢.٦٥	١٠٠	٠.٤٧٦
	٨	١٢	٨	٠	٢.٦	١٠٠	٠.٤٨٩

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجيات:

١- إن الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند التخطيط لعملية التدقيق.

٢- ربط مسؤولية رقابة الجودة بجهات مسؤولة تتمتع بالخبرة والقدرة الكافية ومنحها الصلاحيات وتوثيق سياستها وإجراءاتها.

٣- الاعتماد على عامل الزمن كأساس في عملية التخطيط، مما يدل على عدم وجود ترابط بين الخطة التي يتم وضعها وبرنامج التدقيق دون الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة وجودة العمل المقدم.

٤- تقييم مدى توافق سياسات وإجراءات رقابة الجودة المتبعة من قبل مكاتب التدقيق مع المعايير الدولية ذات الصلة برقابة الجودة.

٥- إن فحص نظام الرقابة الداخلية للجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق يعد أحد المؤشرات المهمة عند التخطيط وفي تحديد طبيعة وتوقيت نطاق وإجراءات التدقيق الواجب اتباعها.

٦- إن مستوى جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق وهيئات الرقابة المالية ضعيف ودون المستوى المطلوب.

٧- إن أهمية جمع المعلومات وتقويمها الأولي والتقويم المبدئي للنظم والموارد وتحديد الأهداف مع تحديد التوقيتات هو من المؤشرات المهمة عند وضع الخطة.

٨- يعكس التدقيق الدعامة الاساسية لحماية وضمان جودة المعلومات المقدمة وتعزيز مصداقيتها.

التوصيات:

١- تحديد حجم الإدارات إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة وتحديث حجم هذه الإيرادات سنوياً في ضوء البيانات المالية المقدمة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق.

٢- تحسين سلسلة تجهيز إعداد التقارير المالية من خلال تضافر الجهود لأطراف متعددة تسعى إلى تميز توقعات الأفراد والمدققين واحتياجاتهم ووضع مقترحات عملية للتحسينات التي يمكن أن تقدمها المهنة من خلال العمل المباشر من أولئك الذين يمكن أن يخلق معهم تغير وأن يكون المنضمون للمهنة قادرين على فهم الواقع وواضعين في أفكارهم

حول القيم والحقائق الأساسية مع الانفتاح والحوار والقيادة والمسعى للنزاهة والذي يستلزم إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وتعديلها ليتم معالجة أوجه القصور الخلل فيها إلى جانب الدراسة وتوقعات المجتمع من المهنة وإجراء البحوث والتقارير.

٣- إعادة العمل ببعض الاستمارات التالية:

أ) استمارة تقويم العمل وتنظيم العمل الرقابي.

ب) استمارة تقويم وتدريب العاملين الجدد.

ت) استمارة تقويم العاملين.

٤- بذل المزيد من الاهتمام لتقرير دور تثقيف المجتمع لطبيعة ومجال التدقيق ومحدداته ورفع مستوى الفهم الإدراك للواجبات الملقاة على عاتق المدققين، وإن مسؤولية إعادة بناء الثقة بالتقارير المالية هي مسؤولية مشتركة لا تقتصر على المدققين عند تجهيز التقارير المالية ونشرها على جانب، ومن جانب آخر زيادة الجهود التثقيفية في اجتماع الهيئة العامة وفي جميع نقاط الاتصال لإيصال الأهلية وجدارة التثقيف ومحدداته، كما أن إعادة النظر بتقرير المدقق وتوسيعه يمكن أن يعزز هذا المجال.

٥- وضع برنامج زمني محدود وموثق للخطة السنوية غير قابل للتغيير إلا بموافقة رئيس ديوان الرقابة المالية لبيان أسباب ذلك على أن يتم ربط البرنامج الزمني ببرنامج التدقيق المعد على مستوى الهيئة وبما يؤمن القيام بإجراءات الزيارات الميدانية بصورة مستمرة.

٦- إعادة صياغة اتجاهات التطوير المطلوب إجراءها لبرنامج التعليم المحاسبي الجامعي والذي يفرض التوجه نحو تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية لمواجهة التغيرات والتحديات المعاصرة من خلال تشخيص وتقويم الواقع الحالي للتعليم المحاسبي الجامعي للوقوف على نقاط القوة والضعف في برامجه لتأخذ بنظر العناية كوسيلة لتحسين وتطوير تلك البرامج بشكل مستمر.

٧- وضع معيارية لتحديد جودة أداء الكادر الرقابي على مستوى الهيئة التدقيقية.

٨- تحديد النتائج التي أظهرتها الدراسة الميدانية المتقدمة في هذه الدراسة بشكل مستمر من خلال متابعة التخطيط لعملية التدقيق وانعكاسه على جودة وأداء المدقق من جانب، ومن جانب آخر المتغيرات المؤثرة في صياغة النموذج المقترح، إذ أن التأكيد على أهمية

التحديث لا يقصد بها التقليل من صلاحية وإمكانية الاعتماد على النتائج للتغيير في المستقبل.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- التميمي، هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، جامعة عمان العربية، ٢٠٠٦.

٢- توماسن وليم هنكي أمرسون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب حجاج، أحمد حامد، وسعيد، كمال الدين، والسلطان، سلطان المحمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.

٣- جمعة، أحمد حلمي، التدقيق ورقابة الجودة، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠١١.

٤- الخطيب، خالد راغب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولي، ٢٠٠١.

٥- محمد منير الصليحي، المحاسبة الإدارية (التخطيط والرقابة وصنع القرار).

٦- دهمش، مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن، ١٩٩٤.

٧- ذيبة، زياد عبد الحليم، نضل محمود الرميحي، الجعيدي، نظام المعلومات في الرقابة والتدقيق، جامعة عمان، ١٩٩٩.

٨- السجاعي، محمود محمود، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، المنصورة، برج المعمورة، شيخ حسني مبارك، الجزيرة، ٢٠١٠.

٩- الصليحي، محمد منير، المحاسبة الإدارية (التخطيط والرقابة وصنع القرار)، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٢.

١٠- عبد الله، خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة، الأردن، ٢٠٠٠.

١١- القيسي وآخرون، خالد ياسين، وعبد الصاحب، نجم عبد، أسس ومعايير التخطيط وتقويم أداء العمل الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة المالية، إعلان، طرابلس، ١٩٩٢.

١٢- المطارئة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م-١٤٢٦هـ.

١٣- المطارئة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م-١٤٢٩هـ.

١٤- ديوان المحاسبة اللبناني، عن أسس تخطيط العمل الرقابي، ٢٠٠٢.

١٥- الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١.

١٦- معايير الدقيق الحكومية الأمريكية: ١٩٩٩.

١٧- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٠.

١٨- جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين واعماد لجنة التدقيق، ١٩٨٦.